المحور الثاني: الفساد ومكافحته

سابعا: تجارب دولية في مكافحة الفساد

الفساد ظاهرة عالمية لذا نجد جهودا دولية كبيرة تبذل في سبيل مكافحته والوقاية منه والتقليل من آثاره الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية عند حدوثه، وهنا نجد تجارب دولية يمكن اعتبارها نماذج ناجحة، نذكر منها:

1- التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد

تعتبر سنغافورة من أقل دول العالم فسادا في آسيا، ووفقا لمنظمة الشفافية العالمية صنفت في المرتبة الخامسة عالميا من بين 184 دولة سنة 2012، حيث أنشأت سنة 1952 مكتبا لتحقيقات لمتابعة الممارسات التي قد يشوبها الفساد، وفي منتصف التسعينات أنشأت الحكومة السنغافورية الهيئة العامة لمكافحة الفساد كوسيلة لإنقاذ المجتمع والدولة من الفساد، وبالفعل شرعت الهيئة في ممارسة مهامها وفقا لمعايير الكفاءة، النزاهة، الإخلاص، الشجاعة والولاء الوطني.

وارتكزت استراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد على المبادئ التالية:

- التركيز على وجود قوانين صارمة وضمان سيادتهم بتطبيقها الفعلي وعدم التساهل في ذلك.
- العمل على استقرار أجهزة الدولة واتصافها بالكفاءة والنزاهة والضبط.
- ضرورة ترتيب الأولويات وتحديد المصالح الأولى بشكل واضح، ومنها تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.
- النظر في مآلات الأفعال، فكل فعل يترتب عنه نتائج سلبية وتوصف بأنها أفعال فساد يخضع مرتكبوها للمساءلة والمحاسبة، ومع سرعة التحقيق وتطبيق الإجراءات العقابية.
- يرتكز النظام السنغافوري في مكافحة الفساد على دعامتين، الأولى السياسة الوقائية من الفساد والثانية سياسة الكشف عن الفساد ومعاقبة مرتكبيه.

2- التجربة الأمريكية في مكافحة الفساد

حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة 18 عالميا سنة 2016، وهذا الترتيب الجيد جاء نتيجة تبني الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، فقد بدأت الإدارة الأمريكية في التحول نحو الحكومة الإلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية للحكومة الأمريكية .

وتتمثل أهم خدمات هذه البوابة في الآتي:

- بطاقة الفئات: وبها أربع بطاقات خاصة بقطاع الأعمال، موظفي الحكومة، التعاملات بين الدوائر الحكومية وبطاقة المواطن.
- فهرس المؤسسات الحكومية: وفيه تعرض كامل المؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية سواءكانت فدرالية أو محلية أو إقليمية والسفارات، وفق ترتيب أبجدي أو التخصصي الوظيفي أو الموقع الجغرافي، مما يسهل الوصول لأي مؤسسة حكومية مطلوبة.
- اعتماد المرشد أو المدرب: حيث يعتبر من أفضل مواصفات البوابة يسهل المعاملات والإجراءات، فالبحث عن الوظائف مثلا يكون إلكترونيا ولا داعي للذهاب للمصلحة.
- تجديد الرخص على الأنترنيت لطالبي الخدمة: فمثلا يتم تجديد الرخص لمواطني الولاية سنويا حسب شهور ميلادهم بالنسبة للخدمة المرورية بالنسبة لأصحاب سيارات الأجرة في مختلف الولايات.
- خدمات التقاعد والرعاية الصحية: تسهيلا للخدمة ومحاربة للفساد في القطاع الصحي، عملت الحكومة الأمريكية على تسهيل العملية على المواطن الأمريكي وتمكنه من الاطلاع على حساب الضمان الاجتماعي الخاص به.
- خدمات المحاكم والبلديات: حيث تضطلع المحاكم والبلديات بتقديم الخدمات للمواطنين إلكترونيا، مما يسهل الحصول على الخدمات مما يساهم في محاربة الفساد .

3- تجربة هونغ كونغ في مكافحة الفساد

أنشأت حكومة هونغ كونغ لجنة لمحاربة الفساد، متكونة من ألف موظف بمرتبات كبيرة، مهمتهم الكشف عن الفساد ومكافحته، ووضعت من أجل ذلك الأطر القانونية اللازمة لمحاربته، اعتقادا منها أن الفساد إذا استفحل سيقضي على الدولة لا محالة.

وقد نجحت هذه اللجنة في مهمتها، لتصبح هونغ كونغ من بين الدول الأقل فسادا في العالم باحتلالها المرتبة 15 سنة 2016 حسب منظمة الشفافية الدولية.

4- التجربة الماليزية في مكافحة الفساد

تعتبر ماليزيا النموذج الإسلامي الناجح في مجال التنمية والتطوير في كافة المجالات ومنها مكافحة الفساد، حيث نجدها بدأت مكافحة الفساد مبكرا ، ففي سنة 1950 أنشأت الحكومة الاستعمارية (لجنة تايلور) لكشف ورصد الفساد في مجال الخدمة العامة.

من أهم الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في ماليزيا نذكر:

- مكتب الشكاوي العامة الذي تأسس سنة 1971
- وكالة مكافحة الفساد التي تم إنشاؤها سنة 1997
- الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد سنة 2003.
- الهيئة الملكية لمكافحة الفساد في صفوف الشرطة الذي تم تأسيسها سنة 2004.
- اللجنة البرلمانية المختارة للنزاهة.

وقد اتبعت حكومة ماليزيا عدة استراتيجيات حكومية لمكافحة الفساد، منها ما أطلق عليه رئيس الوزراء السابق (عبد الله بدوي) بالخطة الوطنية للنزاهة عام 2004، هدفت إلى الحد من الفساد وسوء استخدام السلطة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة وتعزيز حوكمة الشركات ، كما قامت بتنظيم ندوات وورش عمل للمواطنين والشركات بهدف التوعية وتشجيع المشاركة في أعمال مكافحة الفساد من طرف الجميع.

حيث بدأت هيئة مكافحة الفساد الماليزية رسميا عملياتها في أفريل 2009، بسن قانون مكافحة الفساد الجديد يحل مكان القديم،حيث تتلقى الهيئة النصح والتوجيه من قبل سبع مستشارين مستقلين وتكون مسؤوليتها في نهاية المطاف اتجاه اللجنة البرلمانية الخاصة حول الفساد،

كما تدعمت هذه الهيئة ببوابة إلكترونية تضم البوابة الرئيسية على الأنترنيت وصلات وروابط إلى خدمات المناقصات الحكومية، الخدمات الحكومية المختلفة، تسهيل لوصول رجال الأعمال للمبادئ التوجيهية ...التراخيص، التصاريح فضلا عن دفع الضرائب عبر الأنترنيت.